

أثر البعد البيئي في إعداد المخططات العمرانية المستدامة للمدن الجزائرية

The impact of the environmental dimension on the development of sustainable urban plans for Algerian cities

د. لعديدي عبد القادر، أستاذ محاضر "أ".

د. بلحاج بلخير، أستاذ محاضر "أ".

¹ المركز الجامعي علي كافي تندوف (الجزائر)، laidi.abdelkadir@cuniv-ak-tindouf.dz² المركز الجامعي علي كافي تندوف (الجزائر)، Belhadj.belkheir@cuniv-ak-tindouf.dz

تاريخ النشر: 2023/04/27

تاريخ القبول: 2023/02/12

تاريخ الاستلام: 2022/11/01

الملخص :

إن الوصول إلى تجسيد منظومة عمرانية شاملة تحقق في جوانبها أهداف قواعد حماية البيئة، ومشاريع تنمية مستدامة، يستوجب استخدام الطاقة النظيفة و الحماية من التلوث المناخي و البصري و السمعي و معالجة النفايات، و بذل جهد الاهتمام بالمناطق الخضراء، تحقيقا لمخطط يوفر حاجيات الانسان من جانب و يضمن بقاء مكونات البيئة و محيط النسان في مأمن من أي آثار سلبية قد تلحق به من جانب آخر.

من هنا كان لزاما البحث عن منهج تخطيطي لشكل المجمعات السكانية الحضرية للمدن، أو ما أضحى يسمى التخطيط العمراني أو الحضري الذي غايته تعمير منطقة عمرانية مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب الجمالي للمدينة، بما يتماشى جنباً لجنب مع التخطيط الذي تسعى الهيئات الوصية في الدولة من خلاله إلى ضمان حماية البيئة من كل ما يمكنه الإضرار بالوسط و الكائنات الحية التي تعيش فيه.

الكلمات المفتاحية: التخطيط، العمران، التهئية، البيئة، التعمير، التشريع البيئي

Abstract Achieving the embodiment of a global urban system that achieves in its aspects the objectives of environmental protection rules and sustainable development projects, requires the use of clean energy and protection against climatic, visual and environmental pollution. sound and waste treatment, and an effort to pay attention to green spaces, in order to achieve an environment that meets human needs on the one hand It ensures that the components of the environment and the human environment remain

at the free from any negative effects that may be inflicted on it from the other side. It was therefore necessary to seek a planning approach of the form of urban population sets for cities, or what is now called urban planning or urban planning, the objective of which is the reconstruction of an urban area, taking into account the aesthetic aspect of the city. , in accordance with the planning that the state guardianship bodies seek to ensure the protection of the environment from all that can harm the environment and the living organisms living in it.

Keywords: Planning, urbanization, planning, environment, urbanization, environmental legislatio

المؤلف المرسل: د. لعدي عبد القادر، الإيميل: laidi.abdelkadir@cuniv-ak-tindouf.dz

1. مقدمة:

أضحت نظم التخطيط العمراني أو الحضري اليوم تعرف تطور على المستوى الفني و التقني، بحيث انقلبت كل المفاهيم و المعايير الخاصة بتصميم المساكن، مما جعل البيئة العمرانية و التي هي إحدى مشتملات البيئة المشيدة، تصبح من ضمن أهم أهداف السياسة الوطنية الرامية لتهيئة الاقليم و التنمية المستدامة، بغية إعادة توازن البيئة.¹

مما انجر عنه تطور في معظم تشريعات العالم في مجال التهيئة و التعمير وتم إدراج البعد البيئي كأحد الأولويات الأساسية عند وضع المخططات العمرانية، نظرا للأهمية الاقتصادية و الاجتماعية لهذا البعد و ضرورة وضع ميكانيزمات و آليات تهدف إلى حماية عناصر البيئة، من خلال الحيلولة دون أي ممارسات عمرانية من شأنها المساس بسلامة المحيط الذي نعيش فيه.

برجوع للجزائر و استقرار الوضع البيئي، وعرض حالة المدن و التجمعات الحضرية، نجد الأمر بات يحتاج إلى إعادة دراسة من حيث النصوص القانونية أولا و ضرورة المراقبة و المتابعة ثانيا، و لعل سبب هذا التدهور الحاصل في المدن و التجمعات الحضرية اليوم في الجزائر و الذي مس جميع الأصعدة و الجوانب، راجع لعدم كفاية المخططات البيئية العمرانية وعدم توظيفها واعتمادها على الدراسات الايكولوجية

الضرورة لوضع مخطط عمراني بيئي، لشغل و استغلال المساحات مع ضمان استدامة هذه التجمعات السكنية في ذات الوقت.

مما تقدم اصبح لزاما على الهيئات الوصية استيعاب ضرورة وضع مخططات عمرانية تواكب المعايير المعاصرة المعتمدة لا نشاء المدن الحديثة، التي يراعا فيها مختلف جوانب الحياة الانسانية و متطلبات المعيشة وهو في حد ذاته ما يسعى الباحثين في هذا المجال، بالمقابل نجد ضرورة المزج و التكامل مع التخطيط البيئي للخروج باستراتيجية انشاء مدن عصرية تحترم فيها المعايير البيئية.

مما تقدم نطرح الاشكالية التالية: إلى اي مدى يمكن اعتبار المخططات العمرانية الحضرية قادرة على ضمان تحقيق أهداف ومبادئ قواعد حماية البيئة المستدامة ؟

للإجابة على هذا السؤال ارتأينا الاستعانة بالمنهج الوصفي و التحليلي كما قسمنا الدراسة الى محورين الأول خصصناه للحديث عن الأطار المفاهيمي للبيئة العمرانية و المخططات العمرانية، بينما تناولنا في المحور الثاني الآليات المعتمدة من قبل المشرع الجزائري لضمان تكريس البعد البيئي في المخططات العمرانية للمدن الجزائرية.

2.المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لتخطيط البيئي المستدام

ادت التطورات الحاصلة في مجال العمران إلى ضرورة الأخذ بالحسبان الجانب البيئي للمحيط الذي نعيش فيه ² و عليه بات التخطيط العمراني من ضمن الاساسيات الرئيسية لتجسيد أي تجمع عمراني ومن هنا حاولنا أولا في هذه الدراسة تحديد أهم المفاهيم ذات الصلة بالتخطيط العمراني البيئي و ذلك من خلال مطلبين ، أولهما خصصناه لتحديد مفهوم التخطيط العمراني البيئي و أهم الأسس التي يقوم عليها ، بينما خصصنا المطلب الثاني للإطار التشريعي الذي خص به المشرع الجزائري التخطيط العمراني البيئي في الجزائر.

1.2المطلب الأول: مفهوم التخطيط العمراني البيئي و أسسه

ان تحديد مفهوم البيئة العمرانية و طبيعة التخطيط العمراني، يستوجب منا الإحاطة بأهم المفاهيم ذات صلة بالعمران و البيئة العمرانية³.

1.1.2الفرع الأول: مفهوم البيئة العمرانية

ان البيئة العمرانية شيء صاحب وجود الانسان عبر التاريخ، فالإنسان خليفة الله في الارض، لقوله تعالى " هو أنشأكم من الأرض و استعمركم فيها" ⁴ و لعل امتله و إستشهادات القرآن عديدة و في هذا

السياق يقول المفكر ابن خلدون ((انه متى كان العمران أكثر كانت الحضارة أكمل وإذا ما فسدت احوال الناس وحدا واحدا اختل نظام المدينة)).

لغنا : البيئة العمرانية هي نقيض الخراب و البنيان فالعمارة مبنى كبير فيها جملة تتفق في طبقات متعددة جمعها عمارة، وفن العمارة من تشيد المنازل وترتيبها وفق قواعد معينة ومعايير بها المكان، فتقول أعمار فلانا المكان أي جعله يعمر و عمر المنزل جعله أهلا و يقال عمر الارض أي بنى عليها⁵، و يبقى الانسان في رحلة بحثه لتحسين صحته و زيادة امكانياته الانتاجية يعمل على استخدام العلوم و التقنيات المختلفة لتهيئة بيئته العمرانية و حمايتها .⁶

اما اصطلاحا فيعرفه ابن خلدون ((هو التساكن و التنازل في مصر أو حلة الانسان بالعشيرة و اقتضاء الحاجات))⁷ وهو بهذا المفهوم يعطي البيئة العمرانية مدلول، أسلوب حياة و كسب رزق فيجعل ما جمع الناس في عمران واحد و تعاوّنهم في تحصيل معاشهم، كما يرى جانب آخر ان البيئة العمرانية ما هي الا نتاج تفاعل ذكاء النسان مع البيئة الطبيعية التي يعيش فيها لتحصيل حاجاته المادية و الروحية، و عليه فطرفا العلاقة هما الانسان و البيئة و محددات ومؤثرات هذا التفاعل هي البيئة الطبيعية بعناصرها و الثقافة و المؤثرات الاجتماعية المحيطة و الناتج هو البيئة العمرانية التي تأتي مليتنا لاحتياجات الانسان.⁸

كما ورد مصطلح البيئة العمرانية صراحة في نص المادة 3 من قانون 08/02 المتعلق بإنشاء المدن الجديدة و تهيئتها بنصها على انه يندرج إنشاء المدن الجديدة ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الاقليم و التنمية المستدامة من اجل إعادة توازن البيئة العمرانية⁹ ، و الملاحظ في التشريعات المقارنة و حتى الوطنية انه ليس هناك تحديد دقيق للمعنى الحقيقي للبيئة العمرانية، غير ان هناك اهتمام بضرورة حماية البيئة و هو ما يتجسد في العديد من المواد من قانون العمران، منها نص المادة الاولى منه ((يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم انتاج الاراضي و الموازنة بين وظيفة السكن و الفلاحة و الصناعة و ايضا وقاية المحيط و الأوساط الطبيعية و المناظر و التراث الثقافي و التاريخي على أساس مبادئ و أهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية))¹⁰.

مما تقدم نخلص إلى أن البيئة العمرانية أو البيئة المشيدة هي تلك البيئة الصناعية أو السكنية من مدن و قرى و شبكات على اختلافها ، و التي يتفاعل معها الانسان و يسعى بوسائله السيطرة عليها خدمتا لمصلحه و احتياجاته غير انه ومع ذلك لا يمكن ان تكون البيئة العمرانية في معزل عن البيئة الطبيعية، بل بالعكس فعلاقتهم علاقة تكامل مستمر تتصف بالحركة و التداخل المستمر¹¹ و يبقى

الانسان في رحلة بحثه لتحسين صحته و زيادة امكانياته الانتاجية يعمل على استخدام العلوم و التقنيات المتعددة خدمات لحماية بيئته العمرانية¹².

2.1.2 الفرع الثاني: مفهوم التخطيط العمراني

يعرف التخطيط العمراني على انه ذلك التخطيط الذي ينظم استعمالات الارض و يضع قيود لتقسيم الارض، كما عرف على اساس أنه أسلوب علمي يهتم بالتنمية العمرانية من خلال اعتماد جملة من الدراسات البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية لتنظيم و تحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية، مع تطوير الشبكة العمرانية و ذلك من خلال تحسين ظروف البيئة الطبيعية في المناطق العمرانية المراد تطويرها و ترقيتها.¹³

وتلعب التركيبة السكانية و النمو الديمغرافي ذراهما في اختيار نوع السكن و تحديدي مساحات الاراضي اللازمة لتلبية وظائف و حاجيات السكان، كما تعد مقياسا للتوازن بين مختلف المناطق المخصصة للسكن و الخدمات و توفير سبل الحركة و العيش الملائمة لها¹⁴ كما عرف البعض التخطيط العمراني المستدام بانه تقيم منهجي منظم للأرض و استخداماتها القائمة و العوامل الطبيعية و الاجتماعية و الاقتصادية بطريقة تساعد و تشجع مستخدمي الارض على اختيار أنماط مستدامة تزيد من انتاج و تلبية حاجات السكان و تحافظ على البيئة¹⁵، كما عرفها البعض على انه لسعي للوصول إلى تخطيط عمراني مستدام لا بد من تكامل تام بين العمارة و كل من التخصصات الهندسية المكملة (الكهرباء، ميكانيك، إنشاء) بالإضافة إلى القيم الجمالية و التناسب و التركيب إضافة إلى الدراسات المكملة من تكلفة مستقبلية للنواحي المختلفة (البيئة، الاقتصادية، البشرية)¹⁶.

مما تقدم يمكننا القول أن التخطيط العمراني المستدام يعتمد على أساسين هما : التنبؤ بالمستقبل و ذلك من خلال تقديرات و توقعات يتوقعها المخططون اثناء وضع المخططات العمرانية و ان تتصف بالواقعية و ان تكون أهداف المخطط قابلة لتحقيق فعلا ، أي دراسة مشاكل الماضي و محاولة معالجتها في المستقبل مع توفير كل الموارد و الامكانيات اللازمة لذلك¹⁷، و عليه يتجلى لنا الان بوضوح ان اهمية التخطيط العمراني و التي كانت نتاج النمو السكاني اولا و نتاج التوسع العمراني العشوائي ثانيا ، جعل من التخطيط العمراني اليوم قيد اجابي لحرية التوسع العمراني و حرية التصرف في المدن مما ينجر عنه تشويه النسيج العمراني.¹⁸ ولتلافي هذه الإشكالات نجد أن التخطيط العمراني اليوم يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها هو :

- تقدير الحاجات الحالية و المستقبلية للسكن و تقييم قدرة الارض على تلبيتها و إيجاد الحلول للمشاكل الحالية و المتوقعة من تنامي عدد السكان أو قلة الارض المخصصة للتوسع العمراني.
- حل المشاكل المتعلقة بالتجمعات العمرانية من توسع على حساب الاراضي الفلاحية أو النمو و التوسع الفوضوي لبعض الاحياء و القطاعات ، مشاكل تسيير النفايات ، مشاكل الطرقات .
- وضع مخططات تهدف إلى اشباع حاجات الافراد داخل التجمعات العمرانية مع ضرورة الاستعانة بالخبرات و التجارب الدولية و حتى المحلية في هذا المجال مع اعتماد الدراسات كشرط أساس في وضع المخططات العمرانية¹⁹.

3.1.2 الفرع الثالث: أسس التخطيط العمراني المستدام

- لتحقيق بيئة عمرانية صديقة للبيئة صالحة لحياة الفرد يراعى فيها أهم المبادئ و الأهداف التي تسعى عليها قواعد حماية البيئة من تسيير عقلائي للنفايات²⁰ وحماية المناطق الخاصة (الساحلية، التاريخية، أثرية، المحميات) وتوقع الاخطار مع ضرورة الحرص على تلبية حاجات الفرد ، يستلزم منا ذلك ضرورة الوقوف على أهم الأسس أو المبادئ التي يبنى عليها التخطيط العمراني البيئي المستدام:
- توظيف التقنية العالية في إنشاء العمران مع مراعاة الظروف المناخية و توفير إمكانيات التدوير و إعادة الاستخدام و توظيف الامثل للطاقة المتجددة²¹
 - التوازن مع الطبيعة و احترام النظم البيئية في استغلال النشاطات التنموية المختلفة مع توفير بيئة مشيدة تلبي حاجات و متطلبات السكان على اختلافها.
 - توفير البيئة الصحية الداخلية من خلال استخدام مواد بناء لا ينبعث منها ما يضر الانسان أو البيئة المحمية، و يحقق التهوية الجيدة بالإضافة لاستخدام المساحات الخضراء لتخلص من ثاني أكسيد الكربون²²
 - التقليل من مسببات التلوث و اعتماد آلية الملوث الدافع كآلية ردعية لتحمل كل شخص يتسبب نشاطه أو يمتثل أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقائية من التلوث و التقليل منه و إعادة الاماكن و بيئتها إلى حالتها التي كانت عليها.²³

- ملائمة النسيج العمراني و البيئة المحلية من حيث الموقع الجغرافي و الظروف المناخية المحيطة وذلك حتى يمكن من تقليل الحاجة إلى الطاقة لتحقيق البيئة الحرارية المحلية المناسبة لراحة الانسان ، كما يجب ان يحقق انسجاما مع الموقع ومحيطه سواء كان طبيعيا أو مشيدا من قبل الانسان ، وهي معايير شكلية تدخل ضمن الاحساس بالمكان و أهميته في رسم النسيج العمراني و هوية المجال الحضري عامة²⁴

- الاعتماد على المخططات الاستراتيجية التي تركز على البعد الاجتماعي و و الاقتصادي و البيئي الوطني و المحلي مع ضرورة التنسيق بين المختصين في التخطيط و المهندسين المعماريين و المدنيين و المختصين في البيئة و القانون ، بغية الوصول إلى تصاميم عمرانية مستدامة بعيدة عن الأنماط التقليدية الرتيبة المعتادة التي تؤدي إلى الملل و هذا لإضافة جمالية على التجمعات السكانية²⁵.

2.2.المطلب الثاني: الإطار التشريعي للبيئة العمرانية

التشريع العمراني أو التقنين العمراني و الذي يعد أحد عناصر التخطيط العمراني، فكل ما يمكن أن يتضمنه المخطط العمراني من امتيازات، وفق اختصاصات الجهات المخولة لها ذلك، فهي مرخصة و معتمدة من طرف أصحاب القرار السياسي (الدولة الجماعات الحية) و التي تترجم بإصدار ضوابط قانونية لتشييد و التعمير ، وعليه سنحاول القاء الضوء على أهم المبادئ التي كفلها الدستور الجزائري و كذا التقنيات العادية لضمان حماية البيئة العمرانية.

1.2.2.الفرع الأول: البيئة العمرانية في الدستور الجزائري

تكريسا منها لأهم مبادئ قمة الارض يريودجانيرو و هو المبدأ الخامس عشر و القاضي بوضع تشريعات وطنية خاصة بحماية البيئة²⁶سعت الجزائر إلى تدعيم ترسانتها التشريعية بجملة من النصوص الهادفة لحماية البيئة يتقدمها قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 10/03 ليتبعه إدراج البيئة العمرانية ضمن المخططات المحلية و الوطنية ، وهذا على خلفية تعرض البيئة العمرانية في الجزائر للعديد من الأخطار الناجمة عن سياسات المستعمر كالأرض المحروقة و سياسة التهجير و سياسة التدمير المقصود للأراضي الفلاحية و سياسة الاستيطان²⁷.

وقد كرس المشرع الأساسي الحق في البيئة السليمة بشكل ضمني و صريح سواء في ديباجته أو في المتن وهنا الحديث عن التعديل الدستوري الاخير لسنة 2020 ، فقد ورد في ديباجته ((يعبر الشعب عن تمسكه بحقوق الانسان المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948 و الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر²⁸ ، وهنا نجد لفظ كان مطلق أي يتضمن الحق في حماية البيئة من ضمن الحقوق الاساسية المكفولة للفرد في دولته ، بما في ذلك شمول اللفظ على البعد البيئي و البعد العمراني ، كما جاء في الديباجة دائما إشارة صريحة لحماية مكونات البيئة بعبارة ((كما يظل الشعب منشغلا بتدهور البيئية و النتائج السلبية لتغيير المناخ و حريصا على ضمان حماية الوسط الطبيعي و الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية و كذا المحافظة عليها لصالح الاجيال القادمة²⁹ وهو تصريح واضح لتكريس البعد البيئي في الدستور الجزائري و تكريس مبادئ قانون حماية البيئة في إطار ضمان تحقق أهداف التنمية المستدامة.

كما نجد في التعديل الدستوري لسنة 2020 نصوص صريحة لحماية البيئة و الوسط الذي نعيش فيه منها نص المادة 63 التي نصت على ((تسهر الدولة على تمكين المواطن من الحصول على ماء الشرب وتعمل على المحافظة عليه للأجيال القادمة، كما تعمل على تمكين المواطن م الرعاية الصحية لاسيما للأشخاص المعوزين و الوقاية من الأمراض المعدية و الوبائية ومكافحتها، و الحصول مسكن...))³⁰، و يفهم من خلال هذا النص مدى الحرص على حماية المياه أولا وسلامة المواطن من الامراض و توفير السكن اللائق و المستوفي للمعايير العمرانية البيئية ، كما نجد ايضا المادة 64 نصت على ((احقية المواطن ففي بيئة سليمة))³¹ وهي اشارى صريحة لحماية البيئة ومكوناتها ، كما نجد ايضا ومن خلال نصوص الدستور انه منح السلطة التشريعية أن تشرع في القواعد المتعلقة بحماية البيئة و إطار المعيشة و التهيئة العمرانية في نص المادة 139 في الفقرة 19³².

من جملة ما تقدم نلمس أن الدستور الجزائري كان عامرا بالنصوص الضمنية و الصريحة التي كانت غايتها حماية البيئة بكل مكوناتها بما في ذلك البيئة العمرانية ، كما نتمن ما جاء في التعديل الاخير من الدستور و الذي واكب ما تعرفه البيئة العامة في الجزائر من تدهور و جب معه أخذ كافة التدابير و تفعيل الاجهزة التنفيذية و الرقابية لسد الثغرات التشريعية و لتفادي النقائص التي جعلت دور التشريعات البيئية يقف ضعيف للحد من التلوث و التقليل منه على الاقل.³³

2.2.2 الفرع الثاني: البيئة العمرانية في التشريعات الجزائرية

إن غاية قانون العمران هي تحديد و تأطير الامكانيات اللازمة لاستعمال و شغل الأراضي ومع
تداخل مفهومه و مفهوم التنمية المستدامة تطورت توجهات التشريع العمراني و اوضحت تأخذ بالاعتبار
أكثر البعد البيئي، و ضرورة حماية عناصر البيئة ، هنا البعد البيئي يتوسع ليشمل نوعية الحياة المراد توفيرها
للفرد ، لدى نجد أن البعد البيئي قد كان له الحضور في العديد من التشريعات العمرانية في الجزائر نذكر
منها³⁴.

1. البيئة العمرانية في إطار قانون 10/03: يعد هذا القانون هو الاطار العام لحماية البيئة في الجزائر ،
فهو الذي يحدد المبادئ العامة للتعامل مع البيئة و المحيط ، و يحدد ضوابط ومعايير التخطيط للأنظمة
البيئية و يقف على تقييم الآثار السلبية و تحديد الأنظمة القانونية لحماية البيئة³⁵، وقد جاء هذا التقنين
بالعديد من المواد التي تهدف إلى تفعيل البعد البيئي في المنظومة العمرانية منها نص المادة 65)) دون
الإخلال بأحكام المعمول بها و المتعلقة بالعمران ومع مراعاة اعتبارات حماية البيئة ، تصنف الغابات
الصغيرة و الحدائق العمومية و المساحات الخضراء الترفيهية و كل مساحة ذات منفعة جماعية تساهم في
تحسين الاطار المعيشي))³⁶ وهي تأكيد على ضرورة اعتماد البعد البيئي كعنصر أساسي في وضع
المخططات العمرانية ضمانا لتحسين الاطار المعيشي لفرد في محيط سكنه.

2. البيئة العمرانية في إطار القانون 25/90 (التوجيه العقاري): كان لصدور القانون التوجيهي العقاري
الفضل في إعطاء أهمية للأراضي الفلاحية و الساحلية و الفضاءات ذات الخاصية المميزة، فهو يعد الوثيقة
الاساسية لتطبيق السياسة العقارية في الجزائر، و تكمن أهمية القانون التوجيهي للعقار 25/90³⁷ في تنظيم
الفضاء الحضري لاحترامه لحق الملكية الفردية و التعويض العادل عند نزاعها للمصلحة العامة، كما الغى
هذا القانون هيمنة الدولة في مجال التبادل العقاري و فتح السوق للمتعاملين العموميين و الخواص ، مع
وضع قيود و ادوات لتنظيم العملية³⁸، كما نجد العديد من المواد في هذا القانون و التي رسخت لقواعد
التعامل مع المحيط منها المادة 27 و التي عرفت حق الملكية و حددت سندات إثبات ملكيتها و حيازتها،
ايضا المواد من 66 الى 78 و التي خصت الاراضي العامرة و القابلة للتعمير³⁹ ، ولعل ما يميز هذا القانون
الحماية التي خصت بها الاراضي الفلاحية و المواقع المحمية من التوسع العمراني و بتالي حماية البيئة العمرانية
و إلغاء قانون التورة الزراعية و ارجاع الارض لا أصحابها⁴⁰

3. البيئة العمرانية في إطار قانون 29/90 (التهيئة و التعمير): صدر القانون 29/90 وهو قانون
التهيئة و التعمير ليحارب البناءات الهشة و البناءات الفوضوية و المعرضة للأخطار و التجمعات السكنية

التي تفتقر لمساحات خضراء، وكذلك جاء للوقوف في وجه التعدي على الأراضي من غير رخصة بناء ، ليكون بذلك قد حدد الاحكام التنظيمية و القانونية التي ترافق النشاط العمراني كل هذا قصد إضفاء جمالية و تناسق في المحيط العمراني الحضري للمدن ⁴¹. و لضمان حسن المظهر العام وجمالية البنايات جاء المرسوم التنفيذي 175/91 ليحدد أهم القواعد العامة التي تحكم التهيئة و التعمير ، فقد ورد في نص المادة 27 (على أن تبدو البنايات ببساطة وحجم ووحدة في المظهر و انسجام في المنظر))⁴²، ولعل ما يميز هذا القانون ان قواعده جاءت في صيغة قواعد أمرة ذات صلة بالنظام العام العمراني لا يجوز الاتفاق على مخالفتها فهي ملزمة للجميع بما في ذلك الادارة العمومية وهو الشيء نصت عليه المادة 14 من هذا القانون صراحة .⁴³

3.المبحث الثاني: آليات التخطيط العمراني البيئي في الجزائر

يعتبر التخطيط العمراني البيئي اليوم أحد أهم الأدوات ا, الآليات الجوهرية التي باتت الدول تفعلها لحماية البيئة العمرانية على مستوى المحلي و الوطني ، قصد معالجة الاختلالات التي تمس التوازن البيئي العمراني.⁴⁴وقد كان للقانون 92/90 الدور البارز في الاتيان بأدوات التعمير و البناء و التي اتت على ذكرها المادة 10 ألا وهما المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير و المخطط شغل الاراضي و اللذان يعبران صراحة على حرص المشرع الجزائري على ادراج البعد البيئي في المخططات العمرانية ⁴⁵.وهو ما سنحاول تفصيله من خلال المطالب التالية.

1.3.المطلب الأول: المخطط الوطني لتهيئة الاقليم

1.1.3.الفرع الأول: ماهية المخطط الوطني لتهيئة الاقليم

من خلال هذا المخطط افصحت الدولة عن رغبتها في خلق مشروع إقليمي غرضه ضمان التوازن ما بين التوسع العمراني وحماية مكونات البيئة، ويعد هذا الاخير وثيقة إستراتيجية على المدى الطويل ، يهدف إلى الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني بما يضمن توزيع متعادل للسكان و الأنشطة على كافة الاقليم الوطني، مع استغلال عقلائي ايضا للموارد الطبيعية.⁴⁶

وقد تم تدعيم المخطط الوطني لتهيئة الاقليم باستحداث الدولة للمجلس الوطني لتهيئة الاقليم و التنمية المستدامة ، كهيئة مركزية تعنى باقتراح البرامج و التقييم و الحيين الدوري للمخطط الوطني للتهيئة و التعمير وهو ما جاءت به المادة 21 من القانون 20/01 ، وذلك من خلال اشراك الجماعات المحلية و

شركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين و تفعيل دور المجتمع المدني في وضع سياسة عمرانية عامة تخدم أهداف المخطط الوطني لتهيئة و التعمير⁴⁷.

2.1.3 الفرع الثاني: السند القانوني للمخطط الوطني لتهيئة الاقليم

خص المخطط الوطني في مجال تهيئة الاقليم بتشريع خاص هو القانون 02/10 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم و الذي يعد لبنة أساسية من أجل التعمير و المحافظة على مكونات البيئة، كما نجد ايضا ان هذا المخطط قد اعتمد في مقتضياته على التشريع الاساسي⁴⁸ 139 من خلال نص المادة 139 من الدستور و التي اعطت البرلمان صلاحية التشريع في العديد من المجالات ذات الصلة بالإقليم و البيئة ، دون ان ننسى مساهمة العديد من التشريعات في تفعيل هذا المخطط على غرار القانون 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة و القانون 43/75 المتضمن قانون الري و كلها تقنيات داعمة للمخطط من اجل تحقيق اهدافه المرصودة خلال العشرين سنة مع تحينها كل خمس سنوات.⁴⁹

3.1.3 الفرع الثالث : فعالية المخطط الوطني لتهيئة الاقليم في حماية البيئة العمرانية

يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الاقليم انعكاسا لتوجهات الدولة الرامية إلى وضع استراتيجية شاملة لكل التراب الوطني لتعامل مع الأقاليم، تكون بمثابة السند المرجعي لعمل السلطات العمومية كافة المحلية و الوطنية⁵⁰، فعلى خلفية الاحصاء السكاني لسنة 2008 نجد أن تركز جل ساكنة الجزائر في المناطق الشمالية بأزيد من 63 % بينما تبقى نسبة 40% و التي هي سكان الهضاب العليا و سكان الجنوب موزعة على مساحة تفوق 96 % من مساحة التراب الوطني وهو ما يعكس عدم توزيع منطقي لسكان على الاقليم الوطني وهو الأمر الذي ينجر عليه تهديد حقيقي للفضاءات المخصصة للفلاحة و الفضاءات الخاصة أو ما يعرف بالزحف العمراني .

لهذا الغرض فإن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يعمل على تفعيل جاذبية الاقاليم و ذلك من خلال خلق وضع عام مساعد على ذلك بعصرنة الحياة في تلك المناطق و تشييد مدن بمعايير حديثة يراعى فيها الجانب الجمالي و الجانب الثقافي المنسجم و طبيعة المنطقة، كما عمل المخطط على معالجة العديد من المشاكل البيئية مثل ظاهرة التصحر و الانجراف و منح عناية للساحل و حظر التعمير في المناطق الساحلية

و تصنيف المحميات و المناطق الفلاحية و الواحات ، ايضا العمل على تخصيص مناطق صناعية بعيدة عن التجمعات السكانية الحضرية و الاراضي الفلاحية .⁵¹

2.3. المطلب الثاني: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU)

1.2.3. الفرع الأول: ماهية المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير

أستحدث المشرع الجزائري المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بموجب القانون 92/90 المتعلق بالتهيئة و التعمير و قد جاء في نص المادة 16 منه على أنه (هو اداة للتخطيط المجالي و التسيير الحضري يحدد التوجيهات الاساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية أخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة و مخططات التنمية ، و يضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الاراضي ، كما يعد وسيلة جديدة لتجمع الحضري داخ إطار بيئي و يراعي جوانب الانسجام بين المراكز الحضرية لمجاورة⁵² .

2.2.3. الفرع الثاني: السند القانوني للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير

يعتبر القانون 92/90 هو السند القانوني للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير إذ نجد نص المادة 10 من هذا القانون تنص على أن أدوات التعمير تتشكل من المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخططات شغل الاراضي وهي تحدد التوجيهات الاساسية لتهيئة الأراضي المعنية و تضبط توقعات التعمير و قواعده حسب ما ورد في نص المادة 11 من ذات القانون ، قصد حماية البيئة العمرانية أولا و ترشيد التعامل مع المحيط ثانيا.⁵³

أما فيما يخص اجراءات إعداد المخطط و المصادقة عليه فقد نظمها المرسوم التنفيذي 77/91 المحدد لإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و المصادقة عليه وحتوى الوثائق المتعلقة به .⁵⁴

3.2.3. الفرع الثالث : فعالية المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير في حماية البيئة العمرانية

يهدف المخطط التوجيهي لتهيئة و التعمير إلى تحديد التوجيهات الأساسية لتهيئة مجال البلدية أو البلديات المعنية انطلاقا من التوجيهات العامة التي تقدمها أدوات التهيئة الإقليمية ، اعتمادا على مخططات التنمية و تحديد شروط عقلنة استعمال المجال و استغلال الامثل للموارد الطبيعية، كما يبين آجال انجاز مخططات شغل الاراضي ومناطق التدخل على النسيج العمراني، و يسعى المخطط إلى تحديد المناطق التي

تتطلب حماية خاصة كالمواقع و المناظر و المحيطات الحساسة، و يحدد المخطط توقعات التعمير و يضبط قواعده إضافة إلى حفظه على البيئة و على الاوساط الطبيعية و التراث الثقافي و التاريخي و على النشاطات الفلاحية.⁵⁵

من ما تقدم نلمس مدى أهمية المخطط التوجيهي لتهيئة الإقليم في حماية البيئة العمرانية و ذلك من خلال النظرة الاستشرافية و الاستراتيجية للمناطق العمرانية ، وكذلك من خلال التقدير المتميز للمجال المحلي مما يحول دون تدهور البيئة الحضرية العمرانية و تدني مستور المعيشي بها، وهذا دائما توافقا ومبدا الاستدامة التي تعتبر المحافظة على الأوساط البيئية على اختلافها أحد مقوماتها الأساسية⁵⁶، كما يسعى المخطط إلى تخطيط المجال و تنظيم المدن و أنماط البناء المختلفة⁵⁷ ، وكما يتم من خلاله تقليص مشاكل التعمير، و احداث توازن بين التطور العمراني و مختلف النشاطات الاخرى لاسيما الفلاحة منها، ايضا للمخطط فتح باب مشاركة الادارة و المصالح العمومية وجوبا وخاصة إدارة البيئة التي تعمل على حماية البيئة ومكافحة اشكال التلوث وكذا الادارات الأخرى ذات الصلة بحماية البيئة العمرانية مما يسمح بدراسة أكثر للتأثيرات البيئية و انعكاساتها، كما يعتبر المخطط التوجيهي لتهيئة و التعمير الوثيقة المرجعية لكل الأعمال التي تهدف لتدخل في العقار، فهو الموزع و المحدد للعقارات على التراب البلدية، فعليه يستوجب معرفة الاملاك العقارية و طبيعتها (حضرية ، صناعية...) تفاديا للنمو العشوائي و الاستغلال الغير عقلاني للأموال العقارية للبلدية ، و بتالي فهو يعد وسيلة للحفاظ على أهم مكونات البيئة ألا وهو الأرض كونها مورد غير قابل لتجدد و التي خصها المشرع بحماية خاصة من كل اشكال التدهور وفق نص المادة 59 من القانون 10/03⁵⁸

3.3.المطلب الثالث: مخطط شغل الأراضي (POS)

1.3.3.الفرع الأول: ماهية مخطط شغل الأراضي

على خلفية ما تعرفه المدن الجزائرية من عدم تحكم على المستوى التهيئية الجزئية، أدى هذا الوضع لضرورة خلق آلية تنظيمية للتعمير، تمكن من خلق تكامل بين المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و أهداف التعمير على المستوى المحلي ألا وهي مخطط شغل الأراضي الذي اتى ذكره في قانون التهيئة و التعمير من خلال نص المادة 10 منه⁵⁹، جاء في نص المادة 31 من القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة و التعمير تعريف مخطط شغل الاراضي ((مخطط يحدد بالتفصيل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير حقوق استخدام الأراضي و البناء و قطاعات المناطق المعنية بالشكل الحضري و حقوق

البناء و استعمال الأراضي و تعيين الكمية والقصى و الدنيا للبناء المسموح به و يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنائات و يحدد المساحات العمومية و تخطيطات طرق المرور و الارتفاعات و الأحياء و الشوارع و النصب التذكارية و المواقع و المناطق و الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها و إصلاحها.⁶⁰

2.3.3. الفرع الثاني: السند القانوني لمخطط شغل الأراضي

كما سبق و أشرنا فإن المخطط قد جاء تحت غطاء القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة و التعمير إذا انه قد تم إدراجه كأحد الأدوات المعتمدة من قبل المشرع في مجال التعمير حيث خصت له من المادة 31 إلى المادة 38 من القانون لتحديد ما يتطلب المخطط من شروط ،بينما تضمن المرسوم التنفيذي 178/91 كل ما يخص اجراءات أعداد المخطط و المصادقة عليه و مضمون الوثائق و المستندات المتطلب توافرها لإعداد المخطط ، كما نجد ايضا نص المادة 37 من القانون 29/90 و التي تضمنت الاجراءات الخاصة بمراجعة و تعديل مخطط شغل الاراضي .

3.3.3. الفرع الثالث: فعالية مخطط شغل الأراضي في حماية البيئة العمرانية

لعل من ضمن أهم الغايات التي جاء من أجلها مخطط شغل الأراضي هي المحافظة على الجانب الجمالي لل عمران داخل المدن و التجمعات السكانية، حيث نلاحظ حرص المشرع على البحث عن التكامل و التجانس في النسيج العمراني و ذلك من خلال ترشيد استغلال الارض مع حماية الفضاءات الفلاحية و المعالم التاريخية و الثقافية⁶¹.

كما يسعى هذا المخطط وفي إطار حماية البيئة العمرانية إلى حماية المساحات الحساسة و المناظر و المواقع، كما يعمل على تنظيم المناطق الصناعية مع مراعات جميع التدابير الخاصة بتسيير النفايات سواء فيما يخص العقار الحضري أو العقار الصناعي⁶² كما يسعى المخطط إلى محاربة البناءات الهشة و الفوضوية و تلك التي قد تكون في مناطق خطرة كمجاري الأودية و الشبكات المختلفة (الغاز ، الكهرباء....) و لن تصل اي من هذه المخططات الى أهدافها إلا إذا كان هناك تكامل للجهود ما بين الإدارة العمومية و المواطنين بدرجة أكبر من خلال عدم التعدي على المحيط إلا بموجب رخصة بناء مستوفية كافة الشروط القانونية الخاصة بمنحها و هذا ضمانا لعيش الانسان في بيئة لائقة تتحقق فيها جميع حاجاته و رغباته.⁶³

4. خاتمة :

رغم كل ما قدمناه من ترسانة تشريعية عمرانية أقرها المشرع الجزائري بغية تنظيم مجال التهيئة و التعمير و لتحقيق أهداف و خطط التنمية الحضرية المستدامة، و خلق بيئة عمرانية سليمة، ورغم كل الدور

الذي تلعبه الأجهزة المختصة في تحويل تلك النصوص إلى مخططات لرسم السياسة العمرانية المرجوة للمدن الجزائرية إلا ان الواقع يثبت غير ذلك وهو ما تجلّى في النتائج التالية:

- فالمتابع للمدن الجزائرية و طبيعة النسيج العمراني الحاصل بها يجد العديد من السلبيات، التي يمكن تفحصها من عشوائية و فوضوية في البناءات مازالت تشوه منظر أكبر المدن الجزائرية و التي من المفترض أنها نموذج للمدن المستدامة التي لها طابع جمالي مثالي .

- هذا لا يعني أنه ليس هناك جهود بل بالعكس من ذلك ، هناك رغبة و جهود من قبل الدولة و لكن يبقى وعي ومسؤولية المواطن أمر ضروري للحفاظ على جمالية مدنا و هو الأمر الذي لن يكون إلا إذا كان هناك احترام و تقيد تام بالقوانين و الضوابط التي تحكم التعمير و العمران في الجزائر

التوصيات:

- لنصل للعيش في مدن بمعايير مثالية على جميع الأصعدة بيئيا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا. لابد من ارادة سياسية وقانونية تجسد فعلي لمخططات العمرانية .

- ايضا لابد من ان تكون المخططات العمراني محلية يراعا فيها أصالة وخصوصيات كل منطقة.

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

5. قائمة المراجع:

أولاً: النصوص القانونية:

I. الدستور

1. ديباجة التعديل الدستوري الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442/20 الصادر في 30

ديسمبر 2020 الجريدة الرسمية العدد 82

II. القوانين :

1. لقانون 08/02 المؤرخ في 8 ماي 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وهيئتها

حريدة الرسمية عدد 43 المؤرخ في 2002/05/14

2. القانون 91/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن قانون تسيير النفايات ومراقبتها و إلزالتها.

3. من القانون 10/03 المتضمن قانون حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة الجزائري المؤرخ في 19 يونيو 2003.

4. القانون 20/01 المتضمن قانون تهيئة الاقليم وتنمية المستدامة المؤرخ في 12 ديسمبر 2001.

III. المراسيم التنفيذية:

1. المرسوم التنفيذي رقم 175/91 المؤرخ في 1991/05/28 المحدد للقواعد العامة للتهيئة و التعمير و البناء ، الجريدة رقم 26 الصادرة بتاريخ 1991/06/01.

2. المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المعدل و المتمم و المتضمن إجراءات اعداد مخطط التوجيهي للإقليم و المصادقة عليه و محتوى الوثائق المتعلقة به

3. المرسوم التشريعي رقم 07/94 المؤرخ في 18 ماي 1994 المتعلق بشروط الانتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري الجريدة رسمية رقم 32 تاريخ 25 ماي 1994 معدل ومتمم بقانون 06/04 المؤرخ في 14 غشت 2014 المتضمن إلغاء بعض أحكام المرسوم التشريعي 07/94

ثانيا: الكتب

I. الكتب باللغة العربية

1- إقلولي أولد رابح صافية، قانون العمران الجزائري أهداف حضرية ووسائل قانونية ، دار هومة ، الجزائر، 2014.

2- طارق محمد، البيئة ومحاور تدهورها، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000.

- 3- محمد حسين منصور، النظام القانوني للمباني و الانشاءات، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2011.
- 4- محمد حسين ابو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، مطبعة جي تاون، الخرطوم ، السودان، 2013.
- 5- محمد ناصر بوغزالة، العلاقة بين حقوق الانسان و البيئة، بحث منشور في كتاب البيئة و حقوق الانسان المفاهيم و الابعاد ، تحرير إبراهيم رحمانى ، مطبعة سحري الوادي ، الجزائر ، 2011.
- 6- محمد سعيد جعفرور ، مدخل إلى العلوم القانونية، الوجيز في نظرية القانون ، طبعة الثانية، دار هومة، الجزائر.
- 7- سما عين شامة ، النظام القانوني الجزائري للتوجيه العقاري، دراسة وصفية تحليلية، دار هومة ، الجزائر، 2002.
- 8- سنيلا باتيسفا، ترجمة رضوان ابراهيم ، العمران البشري في مقدمة ابن خلدون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982.
- 9- عدنان الزنكة، سلطة الضبط الاداري في المحافظة على جمال المدن، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، لبنان، 2011.
- 10- عثمان محمد غنيم، معايير التخطيط فلسفتها ومنهجية اعدادها و تطبيقها في مجال التخطيط العمراني، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2011.
- 11- فؤاد بن عضبان، المدن المستدامة و المشروع احضري ، نحو تخطيط استراتيجي مستدام، طبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الاردن، 2014.
- 12- صباح العيشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة ، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2010.

13- تجاني بشير، التحضير و التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

14- خليل توفيق موسى، معجم الارشاد، دار الارشاد للنشر، سوريا ، الطبعة الاولى ، 2001.

II. الكتب باللغة الاجنبية

1.1 Maouia Saidouni, éléments d introduction à l urbanisme, casbah, édition, Alger, 2000
لثالثا المقالات:

1. حيدر عبد الرزاق كمونة و أوراس عبد الواحد علوان، توظيف موارد البيئة المحمية في إطار المحافظة على التراث العمراني، مجلة المخطط و التنمية الصادرة عن معهد التخطيط الحضري و الاقليمي، جامعة بغداد ، العدد 22 سنة 2010.

2. بلغليفي نوال، سهام قوت، البعد الايكولوجي في التخطيط العمراني بالمدينة الصحراوية، بلدية الزاوية العابدية أنموذجا، دراسة ميدانية بمدينة تقرت، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، عدد خاص ، جامعة قسنطينة ، 2011.

3. الوكيل شفق العوضي، التخطيط العمراني ، القاهرة، 2006، ص 3، عبد الاله ابو عايش، الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري لدول الخليج ، مجلة دراسات الخليج ، 1979.

4. أمير حسن عبد الله محمد ، التخطيط الحضري في السودان و التوجيهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة، مجلة التخطيط العمراني و المجالي ، المجلد الاول، العدد الاول، 2019.

5. فارح اوزنية، العايب حفيظ، التوافق بين العوامل البيئية و التصميم البيئي المستدام حالة المدن الجزائرية ، مجلة علوم و تكنولوجيا ، العدد 46، 2017.
6. محاجي منصور ، أدوات التهيئة و التعمير كوسيلة للتخطيط العمراني في الجزائر ، مجلة البحوث و الدراسات العلمية ، العدد 01، 2007.
7. بلا رشيد/ الاطار التصوري للعمران و أبعاده البيئية ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد الخامس ، 2017.
8. كريمة بغداد، حمادي محمد، إستراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجيا بالجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 45، 2010.
9. حيدر كمونة، العولمة وهوية بيئة الصورة الذهنية للفضاءات الحضرية، مجلة التخطيط و التنمية، العدد 17، 2017.
10. حمدي باشا عمر، قراءة في قانون التوجيه العقاري ، مجلة الفكر البرلماني الصادرة عن مجلس الامة، العدد 8 مارس 2005.
11. غواس حسينة ،دور التخطيط العمراني في حماية البيئة ، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، 2017.
12. يوسف نو الدين، المخطط الوطني لتهيئة الأقليم وسيلة للمحافظة على العقار و البيئة وعصرنة المدن ، مجلة الحقوق الحريات ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013.

رابعا: الرسائل والمذكرات:

I. الرسائل:

1. وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان ، 2017.

II. المذكرات:

- 1 . لكحل أحمد ، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة في الجزائر ، مذكرة مجستار، قانون الادارة ومالية، كلية الحقوق بن عكنون الجزائر، 2002.
- 2 . ياسين شريدي، الرقابة الادارية في مجال التعمير و البناء ، مذكرة مجستار ، جامعة الجزائر، 2008،.
- 3 تكواش كمال، الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائر ، مذكرة مجستار، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر ، باتنة الجزائر، 2008.
- 4 رحيم فهمية ، الضبط الاداري الخاص بالتعمير داخل المساحات و المواقع المحمية في التشريع الجزائري ، مذكرة مجستار قانون عقاري ، جامعة سعد دحلب البليدة، 2012.
- 5 حيمان محمد ، سياسة تهيئة الاقليم في الجزائر واقع و تقييم، مذكرة مجستار، جامعة الجزائر ، 2012 ،
- 6 غواس حسينة ، الآليات القانونية لتسيير العمران مذكرة مجستار في القانون فرع الادارة العامة، جامعة منتوري قسنطينة، 2012،.
- 7 جمان محمد ، سياسة تهيئة الاقليم في الجزائر، واقع وتقييم ، مذكرة مجستار في القانون ، جامعة الجزائر 01، 2012.
- 8 بن يوسف بن خدة ، آليات حماية البيئة العمرانية في التشريع الجزائري ، مذكرة مجستار ، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2014.
- 9 هبة كردوش ، استراتيجيات التخطيط المستدام لاستعمالات الاراضي و توظيف الموارد المتاحة في منطقتي كفر حمرا و حريتان ، مذكرة مجستار، جامعة حلب سوريا ، 2014

خامسا المداخلات:

1. بوسماحة الشيخ، البيئة و الترقية العقارية، الملتقى الوطني حول الترقية العقارية في الجزائر ، الواقع و الافاق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2007.

¹ المادة 03 من القانون 08/02 المؤرخ في 8 ماي 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتجهيتها حريدة الرسمية عدد 43 المؤرخ في 2002/05/14.

² حيدر عبد الرزاق كمونة و أوراس عبد الواحد علوان، توظيف موارد البيئة المحمية في إطار المحافظة على التراث العمراني، مجلة المخطط و التنمية الصادرة عن معهد التخطيط الحضري و الاقليمي، جامعة بغداد ، العدد 22 سنة 2010 ، ص 03.

³ بن يوسف بن خدة ، آليات حماية البيئة العمرانية في التشريع الجزائري ، مذكرة مجستار ، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2014، ص 18.

⁴ الآية 59 سورة هود

⁵ خليل توفيق موسى، معجم الارشاد، دار الارشاد للنشر، سوريا ، الطبعة الاولى ، 2001، ص 398.

⁶ محمد حسين منصور ، النظام القانوني للمباني و الانشاءات ، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ، مصر، 2011، ص 308.

⁷ سنيلا باونيسفا، ترجمة رضوان ابراهيم ، العمران البشري في مقدمة ابن خلدون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982، ص 157

⁸ بلغليفي نوال، سهام قوت، البعد الايكولوجي في التخطيط العمراني بالمدينة الصحراوية، بلدية الزاوية العابدية أنموذجا، دراسة ميدانية بمدينة تقرت، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، عدد خاص ، جامعة قسنطينة ، 2011، ص 123

⁹ القانون 08/02 المؤرخ في 8 ماي 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تجهيتها الجريدة الرسمية رقم 43 المؤرخة في 2002/05/14

¹⁰ إقلولي أولد رايح صافية، قانون العمران الجزائري أهداف حضرية ووسائل قانونية ، دار هومة ، الجزائر، 2014، ص 33

¹¹ بن يوسف بن خدة ، المرجع السابق، ص 24، محمد حسين ابو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، مطبعة جي تاون، الخرطوم ، السودان، 2013، ص 29

¹² حيدر عبد الرزاق كمونة ، اوراس عبد الواحد علوان، المرجع السابق، ص 08

¹³ رحيم فهيمه ، الضبط الاداري الخاص بالتعمير داخل المساحات و المواقع المحمية في التشريع الجزائري ، مذكرة مجستار قانون عقاري ، جامعة سعد دحلب البلدة، 2012، ص 92، فؤاد بن عضبان، المدن المستدامة و المشروع الحضري ، نحو تخطيط

استراتيجي مستدام، طبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الاردن، 2014، ص 102

¹⁴ هبة كردوش ، استراتيجيات التخطيط المستدام لاستعمالات الاراضي و توظيف الموارد المتاحة في منطقتي كفر حمرا و حريتان ، مذكرة مجستار ، جامعة حلب سوريا ، 2014، ص 15

¹⁵ الوكيل شفق العوضي، التخطيط العمراني ، القاهرة، 2006، ص 3، عبد الاله ابو عايش، الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري لدول الخليج ، مجلة دراسات الخليج ، 1979، ص 62، أمير حسن عبد الله محمد ، التخطيط الحضري في السودان و التوجيهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة، مجلة التخطيط العمراني و المجالي ، المجلد الاول، العدد الاول، 2019، ص 19

- ¹⁶ فارح اودنية، العايب حفيظ، التوافق بين العوامل البيئية و التصميم البيئي المستدام حالة المدن الجزائرية ، مجلة علوم و تكنولوجيا ، العدد 46، 2017، ص 22
- ¹⁷ محاجي منصور ، أدوات التهئية و التعمير كوسيلة للتخطيط العمراني في الجزائر ، مجلة البحوث و الدراسات العلمية ، العدد 01، 2007، ص 13
- ¹⁸ عثمان محمد غنيم، معايير التخطيط فلسفتها ومنهجية اعدادها و تطبيقها في مجال التخطيط العمراني، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2011، ص 44
- ¹⁹ بلا رشيد/ الاطار التصوري لل عمران و أبعاده البيئية ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد الخامس ، 2017، 157 ء
- ²⁰ المادة 02 من القانون 91/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن قانون تسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها
- ²¹ كريمة بغداد ، حمادي محمد، إستراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 45، 2010، ص 84
- ²² بن يوسف بن خدة ، المرجع السابق، ص 84
- ²³ المادة 3 من القانون 10/03 المتضمن قانون حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة الجزائري المؤرخ في 19 يونيو 2003
- ²⁴ حيدر كمونة، العولمة وهوية بيئة الصورة الذهنية للفضاءات الحضرية، مجلة التخطيط و التنمية، العدد 17، 2017، ص 20
- ²⁵ عثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص 43
- ²⁶ محمد ناصر بوغزالة، العلاقة بين حقوق الانسان و البيئة، بحث منشور في كتاب البيئة و حقوق الانسان المفاهيم و الابعاد ، تحرير إبراهيم رحمانى ، مطبعة سحري الوادي ، الجزائر ، 2011، ص 26
- ²⁷ حيمان محمد ، سياسة تهئية الاقليم في الجزائر واقع و تقييم، مذكرة مجستار، جامعة الجزائر ، 2012، ص 29
- ²⁸ ديباجة التعديل الدستوري الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442/20 الصادر في 30 ديسمبر 2020 الجريدة الرسمية العدد 82
- ²⁹ التعديل الدستوري 2020، المرجع السابق
- ³⁰ المادة 63 من التعدي الدستوري لسنة 2020 مرجع سابق
- ³¹ المادة 64 من التعديل للدستوري 2020
- ³² المادة 139 من دستعدل الدستور 2020
- ³³ صباح العيشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة ، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2010، ص 198
- ³⁴ لكحل أحمد ، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة في الجزائر ، مذكرة مجستار، قانون الادارة ومالية، كلية الحقوق بن عكنون الجزائر، 2002، ص 88
- ³⁵ المادة 3 من القانون 10/03 ، المرجع السابق
- ³⁶ المادة 65 من القانون 10/03 المرجع السابق

- 37 القانون 25/90 المتعلق بالتوجيه العقاري
- 38 حمدي باشا عمر، قراءة في قانون التوجيه العقاري، مجلة الفكر البرلماني الصادرة عن مجلس الأمة، العدد 8 مارس 2005، ص 61
- 39 المواد 66 إلى 78 من القانون 25/90، المرجع السابق
- 40 سما عين شامة، النظام القانوني الجزائري للتوجيه العقاري، دراسة وصفية تحليلية، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 27
- 41 ياسين شريدي، الرقابة الإدارية في مجال التعمير و البناء، مذكرة مجتار، جامعة الجزائر، 2008، ص 13
- 42 المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 175/91 المؤرخ في 1991/05/28 المحدد للقواعد العامة للتهيئة و التعمير و البناء، الجريدة رقم 26 الصادرة بتاريخ 1991/06/01
- 43 فؤاد بن عضبان، المرجع السابق، ص 380
- 44 غواس حسينية، الآليات القانونية لتسيير العمران مذكرة مجتار في القانون فرع الادارة العامة، جامعة منتوري قسنطينة، 2012، ص 08
- 45 غواس حسينية، دور التخطيط العمراني في حماية البيئة، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، 2017، ص 348
- 46 المادة 09 من القانون 20/01 المتضمن قانون تهيئة الاقليم وتنمية المستدامة المؤرخ في 12 ديسمبر 2001
- 47 وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2017، ص 46
- 48 محمد سعيد جعفرور، مدخل إلى العلوم القانونية، الوجيز في نظرية القانون، طبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، ص 136
- 49 جنان محمد، سياسة تهيئة الاقليم في الجزائر، واقع وتقييم، مذكرة مجتار في القانون، جامعة الجزائر 01، 2012، ص 38
- 50 المادة 8 من القانون 20/01، المرجع السابق
- 51 يوسف نو الدين، المخطط الوطني لتهيئة الأقليم وسيلة للمحافظة على العقار و البيئة وعصرنة المدن، مجلة الحقوق الحريات، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013، ص 435
- 52 تكواش كمال، الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائر، مذكرة مجتار، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، 2008، ص 81
- 53 المادة 10 من القانون 92/90، المرجع السابق
- 54 المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المعدل و المتمم و المتضمن إجراءات اعداد مخطط التوجيهي للإقليم و المصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به
- 55 Maouia Saidouni, éléments d introduction à l urbanisme, casbah, édition, Alger, 2000, P , 148
- 56 المادة 3 من المرسوم التشريعي رقم 07/94 المؤرخ في 18 ماي 1994 المتعلق بشروط الانتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري الجريدة رسمية رقم 32 تاريخ 25 ماي 1994 معدل ومتمم بقانون 06/04 المؤرخ في 14 غشت 2014 المتضمن إلغاء بعض أحكام المرسوم التشريعي 07/94
- 57 تجاني بشير، التحضير و التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 66
- 58 فاتح أوزية، العايب حفيظ، المرجع السابق، ص 29

⁵⁹ Maouia Saidouni, éléments d introduction à l urbanisme, casbah, édition, Alger, 2000, P , 155

⁶⁰ المادة 31 من القانون 29/90، المرجع السابق

⁶¹ بومساحة الشيخ، البيئة و الترقية العقارية، لالملتقى الوطني حول الترقية العقارية في الجزائر ، الواقع و الافاق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2007، ص 195

⁶² طارق محمد، البيئة ومحاور تدهورها، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 18

⁶³ عدنان الزنكة، سلطة الضبط الاداري في المحافظة على جمال المدن، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، لبنان، 2011، ص 83